

## هل يمكن أن تحافظ المرأة على أنوثتها وسط معركة المساواة

سعي النساء إلى المساواة يضعهن أمام تحدي تحولهن إلى ذكر مشوه



تحقيق الذات والمحافظة على الأنوثة مهمة صعبة في معركة المساواة بين الجنسين

وبالرغم من القيود المجتمعية والاقتصادية التي تُفرض عليها، وتعزل أحيانا من مسيرتها المهنية، إلا أن ما وصلت إليه المرأة في الأونة الأخيرة في بعض الدول العربية، يعد إنجازا مهما، وإن لم يرتق إلى الطموح لغاية الآن.

فالنساء في تونس يشكلن 37 في المئة من مراكز القيادة في الوظيفة العامة، التي يشغل فيها نحو 600 ألف موظف وفي الأردن تشكل النساء نسبة 41 في المئة في المجالس المحلية والبلديات.

وقد عبرت وزيرة المرأة التونسية السابقة نزيهة العبيدي عن أملها في القضاء على المعرقات الخفية لتمكين النساء الكفوآت وهن كثيرات على حد تعبيرها من أجل تولي المناصب الرفيعة المستوى.

وقالت بان على السلطات أن تقوم بكل ما بوسعها حتى تتولى النساء مناصب اتخاذ القرار، وأشارت إلى أن الحكومة وضعت عدا من الخطط لتمكين المرأة بحلول 2020 كحد أقصى لتكون متساوية مع الرجل في مناصب اتخاذ القرار.

فيها للمساواة، وخصوصا في موافقة ولي الأمر على الزواج، وحقوق حضنة الأطفال، والمساواة في حقوق الزواج والطلاق.

ويذهب علماء النفس في اعتبار أن هذا التمييز دافع خفي للمرأة يجرها نحو المزيد من المطالبة بالمساواة مع الرجل ويحولها إلى كائن قوي لا يبالي بالأنوثة. ومن هنا تفقد المرأة خصائصها شيئا فشيئا لتتماهى مع رجل، حيث تسعى إلى الوصول إلى مكانته والذي هو أيضا يبحث عن صورة المرأة النموذجية والتي تسيطر على ذهنه ولن يجدها في زحام معركة المساواة.

وتزداد مهمة المرأة صعبة في أن تحقق ذاتها وتحافظ على أنوثتها وتحقق المساواة التي تطمح إليها في ذات الحين وهو ما يطرح عليها جملة من التحديات.

ورغم صعوبة المهمة فإن المرأة تمكنت من انتزاع مكانة خاصة بها لتنافس بإمكاناتها وكفاءتها وقدراتها، وتثبت ذاتها بمرکز صنع القرار وأهم القطاعات الحيوية، وتحصل على جزء من حقوقها.

المئة من الأشخاص ومن بينهم نساء، حكم مسبق واحد كهذا على الأقل، وذلك، استنادا إلى بيانات من 75 دولة تشكل أكثر من 80 في المئة من سكان العالم.

**حرية المرأة بدلا من أن تجعلها واعية وحدودها وتنتشل الرجل من سقطاته وترتفع به من الوضاعة نزلت بها إلى دركه**

من جهة أخرى أكد تقرير أممي أطلق في العاصمة الأردنية عمان بعنوان "العدالة بين الجنسين والمساواة أمام القانون في الدول العربية"، أن النساء والفتيات يعانين من تمييز واضح في الدساتير والقوانين المطبقة عربيا، وأن قوانين أغلب الدول العربية تميز بين الجنسين خاصة في مواضيع نقل الجنسية للزوج أو الأبناء.

وأشار التقرير إلى أن "هناك عدم مساواة واضحة، في القوانين العربية التي تميز الرجل عن المرأة، ولا مكان

كثيرة ومنها مثلا المقارنة بين هندامها ونكاها فإذا كانت المرأة ذكية يعني أن "هندامها لا يجب أن يتبع ذكائها وإذا كانت أنيقة وجذابة ينظر إليها الناس على أنها فارغة وقدراتها محدودة".

ويرون أنه بسبب هذه التعميمات والأحكام المسبقة، ترفض بعض النسوة أن يكن متصالحات مع أنوثتهن خوفا من نظرة الانحطاط التي تنهال عليهن سخطا من الآخرين.

وأنه إذا لم توفق المرأة بين جمالها الخارجي ونكاها الداخلي، لن تتبوأ بسهولة المراكز الوظيفية التي بقيت لأزمنة طويلة حكرا على الرجال.

وقد أظهرت نتائج دراسة نشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، أن نحو 90 في المئة من سكان العالم من الجنسين، لديهم أحكام مسبقة حيال النساء.

ومن هذه الأحكام أن الرجال يصلحون أكثر من النساء ليكونوا مسؤولين سياسيين أو رؤساء شركات أو أن ارتياد الجامعة أهم للرجل منه للمرأة وكذلك أن الأولوية ينبغي أن تعطى للرجال في سوق العمل عندما تكون الفرص نادرة. كما أكدت الدراسة أن لدى 90 في

يشير المختصون في علم النفس إلى أن الطموح اللامتناهي للمرأة في الوصول إلى نفس مرتبة الرجل يسير بها نحو إفراغها من أنوثتها، مؤكداً على أن التمييز الذي تعاني منه المرأة قد دفع بها إلى السعي نحو تحقيق المساواة ووضعها أمام تحدي تحولها إلى ذكر مشوه. ودعا الخبراء النساء والرجال إلى استبدال علاقات التسلط بعلاقات التكامل.

لذاته، ومن هنا يكون التفضيل الجنسي، فالفتاة التي عاشت في بيئة ذكورية ووالدها يسيطر على أمها تستميل إلى الذكورة خصوصاً إذا كان لديها فائض من الهرمونات الذكورية على اعتبار أن الهرمونات الذكورية والأنثوية موجودة في الجنسين.

ويضيف في تصريح لأحد المواقع الإلكترونية أن الذكورة والأنوثة مسألة بيولوجية بالأساس، ولكنها تندفع أو تضعف بالتربية والتنشئة الاجتماعية وفي بعض الأحيان يطفى المجتمع الصفات والاستعدادات الأصلية عند الذكر أو الأنثى وأحيانا ينميتها لكنه لا يلغي الفوارق الأصلية، ويظهر ذلك من خلال السلوكات واللغة المستعملة والمظهر.

ويشير علماء الاجتماع إلى ضرورة مرور النساء بمرحلة مفصلية من تاريخ نضالهن تحصيلاً لرفع شأنهن في كافة الميادين، مؤكداً أن حماس النسوة للاعتراف بهن كإنسان متكامل له اقتدار وليس كإنسان من "الجنس الضعيف" يقود بعضهن للركض وراء سلوكيات ذكورية تدفعهن إلى التخلي تدريجاً عن أنوثتهن.

وترغب بعض النسوة في أن يكون لديهن الامتيازات نفسها التي يحصل عليها الرجال مثل الراتب والسلطة المستحقة، والشرعية التي تتولى بموجها أولادها وزوجها الجنسية. ويرى علماء الاجتماع أن بعض النساء يقتلن فتيل سحر الأنوثة لديهن بحثاً عن موقع الحماية الذاتية الزائدة من كثرة ما سمعن أنهن لن تتمكن من بسط نفوذهن في مراكز القرار إلا إذا تكلمن وتصرفن ومشين وارتدين كالرجال.

وتنصح عابدة شيخاني، الدكتورة اللبنانية الاختصاصية في علم النفس بالاعتماد على جميع متصالحات مع أنفسهن وأنوثتهن وجمالهن الخارجي والداخلي مشيرة إلى أنه يمكن الوصول إلى أعلى المراتب بغير أن يقلدن الرجال.

وتأتي ممانعة المرأة من أن تكون أنثى جميلة كي لا ينظر إليها المجتمع على أنها طائشة أو سطحية أو سهلة الممال أو تافهة. ويؤكد علماء النفس أن الصور النمطية التي تقود المرأة إلى أن تكون هي الضحية

وإنها ليست هي الضحية بل هي الضحية التي تقودها إلى أن تكون هي الضحية

راضية القيزاني  
كاتبة تونسية

تمثل النساء والفتيات نصف سكان العالم، وبالتالي نصف إمكاناته وتطمح النساء دائما إلى أن يكن على نفس قدر المساواة مع الرجل، إلا أن السعي المحموم لتحقيق تلك المساواة يدفع الكثير من النساء إلى التخلي عن أنوثتهن ويضعهن أمام تحدي تحولهن إلى ذكر مشوه.

وأكد أحمد الأبيض أن الخطاب النسوي جاء كرد فعل على التسلط الذكوري واستهداف الرجال، ذلك أنه إذا شرب الرجل الخمر فعلت المرأة مثله، وإذا قصر الرجل في العناية بالبيت قصرت المرأة أيضا، وإذا خان الرجل زوجته تخونه هي أيضا.

وقال المختص في علم النفس في تصريح لـ"العرب" إن حرية المرأة الجسدية بدلا من أن تجعلها واعية وحدودها وتنتشل الرجل من سقطاته إذا خانها وترتفع به من الوضاعة إلى العفة نزلت بها إلى دركه، مستشهدة بالأميركية التي قالت باننا صرنا مثل الرجال الذين كنا نرغب في الزواج منهم.

ونبه المختص في علم النفس النساء من التشبه ببعض الرجال الذين هم في حقيقة الأمر ضحايا مجتمع يمارس عليهم القهر، فيستبدلونه بمظاهر كالعنف والتسلط الاجتماعي التي يمارسونها على إخوتهم وبناتهم ونسائهم داعيا النساء والرجال إلى استبدال علاقات التسلط بعلاقات التكامل.

ورغم أن المساواة بين الجنسين، إلى جانب كونها حقا أساسيا من حقوق الإنسان، وأمر ضروريا لتحقيق السلام في المجتمعات وإطلاق إمكانات المجتمع الكاملة إلا أنها أصبحت خيارا يهدد هوية الطرفين.

ويقول المختص التونسي في علم النفس عبدالباسط الفقيه إن الأمر يتعلق بتمثل الفرد



## كورونا يكشف عجز الدول عن إشراك النساء في تحقيق الأمن وحل النزاعات

وكانت الأمم المتحدة قد أدرجت مسألة الجنسانية والمرأة في خطتها للأمن نظرا إلى الخصائص والأدوار والمعايير التي تشكل تاريخيا وثقافيا وتسد إلى الرجال والنساء في المجتمع حسب نوع الجنس. ولأنه في حالات النزاع، يتأثر الرجال والنساء بأشكال مختلفة، كان لا بد من اتباع نهج متميز إزاء الطريقة التي يجري بها صنع السلام، بما يلبي الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء في مجالي الأمن وبناء السلام.

ولطالما اعتبر الرجال الجهات الفاعلة المعنية الوحيدة في النزاعات المسلحة وحلها. غير أن النساء يتأثرن أيضا بشدة بالنزاعات ويشاركن فيها، سواء كن قريبات أو مقدمات لرعاية أو سياسيات أو ناشطات سلام أو مقاتلات. ويضيف إشراك المرأة في عمليات السلام منظورا أوسع نطاقا من وجهات النظر ويزيد الشمولية والتنوع. ويعزز ذلك قدرة صنع السلام على التعاطي مع طائفة أوسع من الجهات صاحبة المصلحة ومعالجة شواغلها، وهو ما من شأنه أن يفضي إلى تعزيز السلام المستدام. ولهذا الأسباب، تلتزم الأمم المتحدة بشدة بإدراج النساء في أعمالها المتعلقة بالسلام والأمن، استجابة لمسؤولياتها المنبثقة عن جدول أعمال حقوق الإنسان.

أنشطة محددة لتنفيذ خطة العمل الوطنية ويتألف القرار 1325 من أربع ركائز هي دور المرأة في منع نشوب النزاعات، ومشاركتها في بناء السلام، وحماية حقوقها أثناء النزاع وبعده، ومراعاة احتياجاتها الخاصة أثناء إعادة الإعمار والوطن وإعادة التوطين. وفي تصريح خصت به "العرب" قالت فاتن السبعي مستشارة وزيرة المرأة التونسية، إن جائحة كورونا كان لها تأثير على المنظومة التي ترصد انتهاكات حقوق النساء وخاصة العنف والتمييز مما يعني تأثيرها على تنفيذ خطة القرار 1325.

وأشارت إلى أن تجربة تونس تعتبر خصوصية باعتبارها رابع دولة صادقت على القرار وكانت خطتها مختلفة لأن ليس لتونس نزاع، فتمت إضافة محور جديد للمحاور الأربعة التي يركز عليها القرار الأممي وهو محور التوعية والتحفيز. وأكدت السبعي أن مشاركة النساء في حل الأزمة الصحية تعتبر مشرفة لكنها تعرف نقصا في المجالات الأخرى. وتعتبر زيادة المشاركة الفعالة للمرأة في الجهود المبذولة لصنع السلام ومنع نشوب النزاعات من الأولويات الرئيسية لإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية.

ضعف إعمال حقوق النساء والفتيات خصوصا، وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وضمان كرامتهن وكرمتهم الجسدية وحمايتهن من العنف وعدم التمييز وتوفير الخدمات وتيسير نفاذهن للخدمات الأساسية، وجعلت هذه الجائحة النساء الفئة الأكثر تضررا وفقا للدراسات الأولية.

وقالت هوميل إن المرحلة الثانية من تجسيد القرار تبلورت من خلال تكفل كل وزارة بوضع خطة قطاعية تتضمن ضبط

الجنسي، إلى جانب ضمان عدم الإفلات من العقاب مهما كان مرتكبه. واعتبرت هوميل أن هذه الجائحة تعد المرأة الواقعية التي عكست ضعف تنفيذ القرار 1325 في جميع الدول وكشفت النقص في تفعيل المحاور الأربعة الواردة به خاصة على مستوى وقاية النساء والفتيات وحمايتهن ومشاركتهن في مجابهة هذه الجائحة. وأشارت إلى الداعيات السلبية لجائحة كورونا على النساء التي كشفت

بمعنوان "ما بعد الجائحة: فتح الأبواب أمام مشاركة هادفة للمرأة" قائلة، إن هذه الجهود ضرورية في مواجهة ردود الفعل العنيفة ضد حقوق المرأة، وتلقت ضربة الفضاة المدني والهجمات التي تستهدف القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان. وأشارت ديكارلو إلى أن النساء يشكلن أقل من 19 في المئة من البرلمانين الوطنيين في المناطق المتضررة من النزاع. وجددت التأكيد على أن إدارتها جعلت قضية النوع الاجتماعي "ميدا أساسيا في ما يتعلق بالمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة"، مضيفة أن الأمم المتحدة دعمت، خلال هذا العام وحده، الجهود المبذولة لزيادة المشاركة الانتخابية للمرأة في بوليفيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، إثيوبيا، قيرغيزستان، وأماكن أخرى.

وبدورها أعلنت إيمان الزهواني هوميل، وزيرة المرأة والأسرة وكيان السن في تونس، عن "إقرار رؤية جديدة تعترف بضرورة مراعاة النوع الاجتماعي في بناء الأمن والسلام في الدول وفي العالم ككل وذلك من خلال الاعتراف دوليا بضرورة مساهمة النساء والفتيات في حل النزاعات وصياغة مبادرات الانعاش وبناء السلام، ومنع العنف المسلط عليهن في جميع الأوقات وخاصة العنف

تونس - كشف الاحتفال بالذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 1325 المتعلق بـ"المرأة والأمن والسلام" عن عجز الدول في مختلف أنحاء العالم عن إشراك النساء في تحقيق الأمن والسلام وحل النزاعات بسبب جائحة كورونا.

وقالت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بومزيلي ملامبو-نكوكا، إن تمثيل المرأة لا يزال ناقصا في عمليات صنع القرار الرئيسية في ما يتعلق بالمعركة ضد جائحة كوفيد -19، مضيفة أن الوضع "أسوأ بالنسبة للنساء في مناطق النزاع". وأشارت مديرة الوكالة الأممية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إلى أن الناس يدعون إلى الإدماج والتفكير، وهو أحد الأسباب الرئيسية وراء خروج الكثير منهم إلى الشوارع وتنظيم الاحتجاجات ورفع أصواتهم. ومن جهتها دعت وكالة الأممية المعنية بالعمل للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، القيادات التنفيذية إلى استخدام نفوذها لدعم المجتمع المدني النسائي على مستوى القاعدة، وتضمن مخاوفهن في عملية صنع القرار. وتحدثت المسؤولية الأممية في فعالية عقدت عبر تقنية التواصل عن بعد

ضرورة مراعاة النوع الاجتماعي في بناء الأمن والسلام